http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1535) السنة السادسة -الثلاثاء (16) حزيران 2009

تاركين سنوات الخوف والحذر

جـنـودنـا يـخـلـعـون الأقـنـعـة

جنود في مهمة

بغداد / المدى

في ظل التحسن الكبير الذي طرأ على عمل القوات الامنية في انحاء البلاد كافة وتحسين القدرة القتالية للمقاتلين والتسليح الجيد وبعد ما شهدته من صولات على القاعدة والخارجين على القانون اخذ المواطن يحس بهذا التقدم ومن ضمنهم العسكريون الذين كانوا يخفون وجوههم خوفا من اكتشافهم من قبل الارهاب.وهناك صور عن هذا المشهد حيث وقف محمد الجبوري وهو جندي من منطقة الشرقاط على قارعة الطريق قرب إحدى الوحدات العسكرية مرتديا ملابسه العسكرية نازعاً قناع الرأس والوجه من غيرسلاح وقد وضع حقيبته اليدوية بجانبه، قال بعد صعوده إلى سيارة الأجرة «الحمد لله ان ايام الخوف من المجهول الذي كان ينتظرنا حتى في منازلنا قد ولت إلى غير رجعة. وأضاف مايحصل الان هو تأكيد لمصداقيتنا في الانتماء إلى قوات الأمن من أجل التخلص من غطرسة الجنود الامريكيين وعنجهيتهم. وتساءل الجبوري الذي يحمل شهادة البكالوريوس في التربية وقد انخرط في قوات الامن لعدم حصوله على فرصة عمل وهو مقتنع الان بعمله: ايهما أفضل أن يسألك جندي أمريكي في نقاط السيطرة أم جندي عراقي قد تعرفه وتعرف عائلته وان اخطأ بحقك يمكنك أن تشكوه إلى أهله ومرجعيته.

ويجيب بانه لاوجه للمقارنة في هذا الموضوع أبدا يكفي ان يكون الجندي العراقي على معرفة كاملة بعاداتك والتعامل مع النساء وعدم ترويع الأطفال كما يفعل الجنود الأمريكيين .

فهذه الصورة التي بدا عليها الجنود غابت منذ سنوات ست بعد احتلال العراق وحل الجيش العراقي السابق وتحول اسم الجيش الجدي إلى مسميات أمريكية كقوات الدفاع المدني أو الحرس الوطني، إلى أن اعادت وزارة الدفاع العراقية بعد تشكيلها الاسم للجيش وألغت كل المسميات الأخرى وأبقت على تسمية واحدة هي الجيش العراقي.

وفي ضوء تطور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، فأن اتهامات العمالة التي كانت تطال منتسبي الأجهزة الامنية العراقية من جيش وشرطة قد اختفت تماما على الاقل هنا في محافظة صلاح الدين مما سمح للجنود والشرطة في نزع الأقنعة التي كانوا يخبئون وجوههم خلفها خوفا من انكشاف امرهم وتصفيتهم من قبل المسلحين، أو على الاقل اطلاق تسمية العملاء عليهم.

التطور الجديد الذي استغرق الوصول اليه سنوات عدة لم يأت من فراغ بل جاء بعد تطور نظرة المواطنين العراقيين أنفسهم إلى قوات الامن وتطويرها والاهتمام بها كمخلص وحيد من الوجود الامريكي في العراق.هذا وقد اكد عدد من النواب قدرة وجاهزية قواتنا الامنية لاستلام الاجهزة الامنية.

وفي حوار سابق مع (المدى) قالت النائبة المستقلة صفية السهيل لدينا الثقة الكاملة بقواتنا الامنية في استلام الملف الامني وفي تقديرنا لديها من القدرات والقابليات الجيدة التي تؤهلها لذلك بشكل كبير اما بالنسبة للتسليح سنكون جاهزين بفترة قريبة ، لكن الخطورة تكمن في موضوعة الاختراقات الحاصلة في الاجهزة الامنية وهذه المعلومات ليست مني ولكنها جاءت باعترافات المجرمين الذين تم القاء القبض عليهم مؤخرا ،من قبل القوات الامنية الخيرة ، وهناك حسب اعترافاتهم بان هناك ضباطاً كباراً داخل الاجهزة الامنية يتعاونون بصورة مباشرة مع البعثيين والقاعدة حتى في الوزارات الخدمية وهذه القضية تشكل تحديا كبيرا امام مسألة الملف الامني. ومع ذلك فالعراق قادر في بعض المناطق على استلام زمام الامور فيها ، القدرات التسليحية متوفرة وقابليات رجال الامن في تصاعد مستمر فضلا عن تعاون المواطنين في تلك المناطق.

فيما بين النائب حميد مجيد موسى لـ (المدى) ان تعداد القوات الامنية العراقية وصل بحدود المليون عنصر سواء في وزارتي الدفاع والداخلية اوفي الدوائرالاخرى المعنية بالشأن الامني، والمشكلة هي في كيفية تنظيم ادارة تلك القوات، وهناك تحسن ملموس على المستوى الاداري والتنسيق يتقدم بين فروع القوات المسلحة المختلفة، لكن الحاجة الكبرى هي في ضرورة وجود جهاز استخباراتي معلوماتي متمكن، قادر على رفد الاجهزة الامنية بالمعلومات الدقيقة التي تسهل مهمتها في تنفيذ الواجبات المناطة بها، ، وهذا الامر ليس بالمعضلة التي من خلالها يحاول بعضهم التشكيك بقدرة القوات العراقية على استلام الملف الامني، بل ان هناك اتفاقا جماعيا سواء من القيادات العسكرية العراقية او القادة الامريكان وغيرهم بان قواتنا وصلت درجات عالية من الجاهزية تمكنها من تنفيذ واجباتها، وعلينا ان ندعمها من خلال منحها الثقة لكي تكون بد يلنا الدائم عن القوات الاجنبية.

وفي محافظة صلاح الدين التي لم يأخذ تشكيل قوى الامن فيها منحى طائفيا بل مهنيا، كان تقبل المواطنين لوجود تلك القوات أسرع من غيرهم، في حين كان المواطن العراقي بمناطق أخرى يتمنى ان يدهم منزله الجنود الامريكيون على أن تدهمه قوات وزارة الداخلية العراقية التي بنيت على أسس طائفية انتقامية قبل أن تعود تلك الوزارة إلى اصلاح مالحق بسمعتها من كلام وتعيد النظر بتشكيلتها وقواتها.

وفى السياق ذاته، قال العقيد كمال القيسي، قائد إحدى الوحدات الفعالة في الفرقة الرابعة من الجيش العراقي التي مقرها تكريت وهو ضابط من الجيش العراقي السابق، لم يكن أحد يعلم حتى وقت قريب بانتمائي إلى الجيش العراقي الجديد، لاسباب عدة ولكني الان اصبحت محط احترام أبناء عمومتي وقريتي، لا بل اصبحت الملاذ الاول لابنائهم الراغبين بالحصول على فرصة عمل في الجيش وهو ما أفخر به».

وأضاف إن مايفرحني هو التغير الحاصل في النظرة إلى المنتسبين لقوات الامن وهو ما سيساعد على بنائها وفق أسس سليمة ولاهداف وغايات نجيبة.

من جانبه، قال ايهم عبدالحميد صاحب محل لبيع الاثاث وسط مدينة تكريت، وهو يحمل الطعام ليقدمه ظهرا إلى افراد دورية الشرطة التي ترابط بالقرب من محله، «انهم يستحقون الاحترام والتقدير لوقفتهم في هذا الحر متحملين قسوة الظروف فضلا على انهم لم يتركوا مدينتنا نهبا للصوص والقتلة، كما حصل في مناطق أخرى من العراق».

على صعيد متصل، غابت الخشية عن سائقي المركبات من نقل منتسبي الجيش والشرطة في سياراتهم في حين وصل بهم الأمر سابقا إلى التدقيق في هويات الاشخاص الذي ينقلونهم خوفا من ان يكون بينهم شرطي او جندي بملابس مدنية كي لايثير نقمة المسلحين الذي كانوا يسيطرون على الطرق الخارجية، مما يوجب رميه بالكفر والعمالة وهو ما يفضي إلى الموت السريع بموجب قوانينهم، وهناك العديد من سائقي السيارات على الطرق الخارجية فقدوا حياتهم لانهم كانوا ينقلون أفرادا من الشرطة والجيش، والمحظوظ منهم هو من دفع فدية أو منع من العمل نهائيا.

وفي نقاط السيطرة التي انتشرت بانتظام في التقاطعات الرئيسة في تكريت، بدا رجال الامن اقل تحسبا مما كان الوضع عليه وكأن الامر لايعدو وقوفا روتينيا في تلك النقاط لاحتمالات ماقد يحصل، وبالتأكيد فأن لهذه القناعة ما يسوغها وهو أن المدينة لم تشهد أي اعمال مسلحة منذ عدة أشهر.

يشار إلى أن أفراد قوات الامن العراقية من الجيش والشرطة كانوا يضطرون إلى اخفاء وجوههم بواسطة الاقنعة ويستخدمون الارتال العسكرية للتنقل أثناء حصولهم على الاجازات الدورية للذهاب إلى منازلهم خشية تعرضهم للاختطاف والقتل من الجماعات المسلحة التي كانت تحرم العمل في هذه القوات وتعتبر من يعمل فيها خائناً ومساندا لقوات الاحتلال الامريكي.

الإقالة والاستقالة

يوسف المحمداوي

كانت الاقالة المبدأ السائد في سياسة النظام السابق والمتغيرات في المناصب الحكومية حالة طبيعية لما نراه في المشهد السياسي انذاك،وفق رغبات واهواء الطاغية المقبور،والامثلة على ذلك لاتعد ولاتحصى. اليوم وبعد التغييرات التي تلت سقوط الصنم نجد ثقافة الاستقالة والاقالة غائبة تماما من عقلية قادة العملية السياسية الجدد ، على الرغم من ان اغلبهم عاشوا في بلدان خاضت التجربة الديمقراطية منذ عقود ، نعم هناك بعض الاستثناءات التي حدثت ولكنها لم تتجاوز اصابع اليد ، مثال ذلك استقالة وزير الداخلية الاسبق نوري البدران في حكومة اياد علاوي اثر اقتحام القوات الامنية آنذاك لمدينتي النجف والفلوجة ، او استقالة وزير النفط الدكتور ابراهيم بحر العلوم في حكومة الجعفري عند اصرارها على رفع اسعار المشتقات النفطية للمواطنين ، فضلا عن استقالة وزير العدل هاشم الشبلي في الحكومة الحالية اثر تعرضه لتدخلات في عمل وزارته كما اعلن ، ولكن الامر السائد الان هو من قبل بعض المسؤولين الذين اتهموا بالفساد والارهاب والتقصير المتعمد بحق المواطنين دون وجود الرادع القانوني لمحاسبتهم برغم وصف الدولة لنفسها وعلى لسان قادتها بانها دولة القانون ، فكم من وزير مفسد لم يفكر في الاستقالة حتى وان وجهت له الاتهامات المقترنة بالدلائل ، ولم يكلف نفسه حتى عناء الرد عليها رافضا الاستجواب الموجه له من السلطة التشريعية ، وكم من برلماني صورته البراهين الدامغة بانه قاتل ويمارس العمليات الارهابية ضد المواطنين ، لكنه وبكل برود وقوة اعصاب يطل علينا من خلال وسائل الاعلام بادعاء انه بريء ولايمكن رفع الحصانة عنه ، وسبب استفحال هذه الظاهرة هو احتماء هؤلاء القتلة والمفسدين بالكتل التي ينتمون اليها ،ولولا ملفات الفساد الكبيرة التي طالت وزارة التجارة لما اقدم وزيرها على الاستقالة ، اما ظاهرة الاقالة فتكاد تكون شبه معدومة ولوح بها في حالة رئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني لكنها تحولت بفضل توافقات سياسية الى استقالة براتب تقاعدي كبير ، لذا نجد المسألة المعمول بها الان عبارة عن عقد صفقات بين الكتل السياسية ، فعدم استجواب الوزير الفلاني المفسد يقابله عدم رفع الحصانة عن البرلماني القاتل وهكذا ، والمواطن ينظر وينتظر... اما الاستقالة المعمول بها الان فهي الهروب عن طريق الجنسية المزدوجة ، وهنا تحيلني سلوكيات بعض الساسة الجدد الى دائرة الحسرة والمرارة وانا استذكر ما فعله الرئيس السوداني ابراهيم عبود في العام ١٩٥٧ حين خرجت الجماهير السودانية متظاهرة على سياسته في زيادة بعض اسعار المواد الغذائية، فخرج لهم قائلا امنحوني عشرة دقائق حتى اصل المطار، وفعلها ومات في المنفى. فهل سيفعلون مثل مافعل عبود ؟ على الرغم من ان الرجل لم يسرق ولم يقتل؟.

وهي تنعم باستقرار أمني

قلق يساور أهالي الرمادي من عودة تنظيمات القاعدة

بغداد / وكالات

في الوقت الذي تشدد القوات الأمنية ، بمساعدة عشائر الانبار، إجراءاتها للحفاظ على امن المحافظة، تحذر اطراف امنية وسياسية من عودة الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة الى الأنبار من جديد. أكد مصدر في مجلس انقاذ الانبار، بزعامة احمد ابوريشة،فضل عدم ذكراسمه أن خطر هذه الجماعات ما زال قائماً. موضحا أن بعض الجماعات يرتبط بعلاقات وثيقة مع اطراف سياسية مشاركة في ادارة مجلس المحافظة، وان أي توتر في العلاقة بين اعضاء المجلس قد ينعكس سلبا على الوضع الامني. وبين أن الجماعات المسلحة استقطبت اعدادا كبيرة من ابناء المحافظة، لاسيما الذين كانوا محسوبين على النظام السابق ويتمتعون بدرجات حزبية في البعث المنحل. وزاد ان انسحاب القاعدة من الانبار لم يكن بسبب العمليات الامنية التي قامت بها قوات مشتركة من الشرطة والجيش ومجالس الصحوة فحسب، بل بسبب تدخل الاطراف التي كانت على وئام معها من شيوخ ووجهاء وحضها على المغادرة باتجاه الحدود المشتركة مع بعض دول الجوار لاسيما مع سورية. وتابع حتى الآن لم يسجل اي مؤشر الى عودة الفوضى والارهاب الى الرمادي ولكن لا بد من اخذ الحيطة والحذر. وطالب الحكومة بممارسة الضغط على الجهات المؤثرة في المشهد السياسي في الانبار لمنع اتصالها بأي جماعات متطرفة كانت ومنع اي من رجال الصحوة ومجالس الانقاذ وابناء العشائر من التدخل في مهمات حرس الحدود. وكان نائب محافظ الانبار حكمت جاسم زيدان حذر من احتمال ان تكون الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة قد اعادت تنظيم نفسها في المحافظة. ودعا المسؤولين والاجهزة الامنية والمواطنين الى ان يكونوا اكثر وعيا وادراكا لمواجهة هذه الجماعات. واوضح في تصريحات صحافية ان هناك خروقات امنية واضحة في الانبار بسبب التجاذبات السياسية. وفي سياق متصل كانت منطقة أبي غريب واحدة من أهم مرتكزات المشكلات الطائفية في محيط بغداد، إذ تعرضت مئات العائلات التي تسكنها إلى التهجير بعدما انتقلت السلطة إلى المسلحين في تنظيم القاعدة، وباتت مركزا لتصدير العنف ليس باتجاه العاصمة حسب، بل نحو محافظة الأنبار أيضاً.فالقضاء الذي يقع بين بغداد والفلوجة، ويقطنه قرابة ٧٥٠ ألف نسمة على وفق الإحصاء السكاني الرسمي الأخير عام ١٩٩٧، يمتاز بوجود مساحات زراعية واسعة وفرت جواً ملائماً لعمل الجماعات المسلحة طوال السنوات الماضية، كما أنه يضم أشهر وأكبر سجون العراق على الإطلاق، سجن أبو غريب، الذي اشتهر بفضيحة المعتقلين عام ٢٠٠٤ والذي تغير اسمه لاحقاً إلى سجن بغداد المركزي .ويعيش القضاء حالة من الترقب منذ إعلان ١٣ فصيلاً مسلحاً من بينها جبهة الجهاد والتغيير، عصائب العراق الجهادية، جيش المجاهدين المرابطين، جيش الإمام أحمد بن حنبل، عن تخويل الأمين العام لهيئة علماء المسلمين حارث الضاري، التحدث باسمها والتفاوض نيابة عنها مع باقي الأطراف، إذ يرى بعض السكان أن هذه الخطوة يمكن أن تؤول إلى مشكلات أمنية لاحقة داخل القضاء الذي تتقاسم عناصر الصحوة، وفوج العناز التابع إلى مديرية شرطة الأنبار السلطة فيه.

وقال مضر جدعان الزوبعي احد سكان القضاء في تصريحات اعلامية إن السكان عانوا الكثير من المشكلات الأمنية، وكانوا ضحايا للغارات الجوية المستمرة على القضاء في حرب ١٩٩١ وحرب ٢٠٠٣، حيث تعرضوا لقصف مكثف في أثناء دخول القوات الأميركية إلى العراق تحت ذريعة وجود مخازن لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ثم تعرض القضاء إلى مشكلات أمنية لاحقة بعدما سيطرت عليه القاعدة، مشيراً إلى أن مشكلة القضاء تكمن في عدم وجود قوة أمنية مركزية للإشراف عليه ووجود أكثر من جهة تشرف على ملفه الأمني .ولا تقتصر مشكلة القضاء على الجانب الأمني بل امتدت إلى الجانب الإداري، إذ كان القضاء قبل عام ١٩٩٠ يدار إداريا من قبل محافظة الأنبار، ثم تم ضمه إلى محافظة بغداد بعد التأريخ المذكور .وبعد إسقاط النظام السابق، وتفاقم المشكلات الأمنية صدر قرار حكومي بإعادة القضاء إلى محافظة الأنبار في عام ٢٠٠٥، لكنه لم يشمل ترسيم الحدود بين محافظتي بغداد والأنبار فبقيت الحدود كما هي بين المحافظتين برغم ضم جميع المناطق الجنوبية من القضاء ومنها منطقة الزيدان إلى قضاء الفلوجة .أما السكان الذين يمثلون خليطاً من قبائل الدليم، تميم، زوبع، وعشائر أخرى فضلا عن بعض العائلات الشيعية، فلن ينسوا تلك اللحظات الحرجة التي عاشوها إبان عمليات العنف الطائفي، وعلى الرغم من ان تشكيل مجالس الصحوة في المدينة خفف من وطأة العنف هناك، إلا أن المدينة بقيت مصدراً للتوتر الأمني في بغداد، حيث شهدت مجوعة من التفجيرات خلال الأشهر الماضية من العام الحالي.ورأى عبد الفلاح الزوبعي أحد شيوخ صحوة أبي غريب، أن استقرار المنطقة بشكل نهائي بات أمراً صعباً دون تشخيص عائديتها رسميا. مبيناً أن غالبية أهالي القضاء يرغبون البقاء ضمن الحدود الإدارية للعاصمة، ويعدون قرار ضمهم إلى محافظة الأنبار تعبيراً عن عجز حكومي عن مواجهة الأوضاع الأمنية في المنطقة .وأوضح عندما كنا جزءاً من بغداد تحملنا أشكالاً مختلفة من الحروب والدمار والآن يريدون ضمنا إلى محافظة الأنبار للتخلص من مسؤولية القضاء أمنيا.

بعد كشف عمليات تهريب النفط

استجـواب الشهرستـاني يثـير جـدلا تحـت قبـة البرلمـان

حسين الشهرستاني

بغداد / المدى

اثـارت تصريحات وزير النفط حسين الشهرستـاني الاخـيرة بمحاربـته الفساد وانه استلم وزارة النفط فاسدة وتشكيكه بالشخصيات التي انجزت التقرير النفطي عددا من ردود الافعال حيث وصف النائب جابر خليفة جابر عن كتلة الفضيلة تصريحاته بانها خلط لـلاوراق.وقـال جابر ان الشهرستاني بهذه التصريحات يشكك بالشخصيات التي ساهمت في اعداد التقرير النفطي الذي اشار الى فشل وزير النفط في ادارة الوزارة ، منوها الى ان الشخصيات التي اعتمد عليها رئيس الوزراء نوري المالكي تتمثل بثامر الغضبان الذي يعمل كبير مستشاري رئيس الـوزراء و الدكتور ابراهيم بحر العلوم الذي يعمل لتصحيح الوضع النفطي بالاضافة الى علي العلاق الامين العام لمجلس الـوزراء .معتبرا ان وزير النفط قد وجه اتهاما مباشرا لهذه الشخصيات وعمد الى خلط الاوراق بالاضافة الى تبديد جهود كافة المدراء العامين الذين ساهموا في اعداد التقرير النفطي الاخـير .وتـطرق الى فحوى التقرير وخاصـة مـا يتعلق بالقضايا الجزائية فهي كانت في عام ٢٠٠٧ الاكبر من عموم القضايا حيث وصلت الى اكثر من ٣١ ٪ في حين وصل عدد الاخبارات الى اكثر من ٤٥ ٪ وفي عام ٢٠٠٦ كانت هناك ٩٩ قضية جزائية ، وفي عام ٢٠٠٨ كان عدد القضايا الجزائية ١٠٠ قضية ، لافتا الى ان وزير النفط ذكر في مقابلات تلفزيونية عرضت على قناتي العربية ،و الحرة عراق خلاف ذلك بهدف التضليل الاعلامي وعدم كشف الحقائق.

واتهم جابر بعض الاطراف بانها ما زالت تعرقل عملية استجواب وزير النفط ، موضحا بـأن هنـاك معارضة واضحة في موقف النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية الذي قال انه «ما زال مصرا على موقفه المعارض في اجتماعات هيئة رئاسة البرلمان.

من جانبه قال وزير المالية باقر الزبيدي: إن المفتش العام في وزارتـه لديه اكبر تحقيق ووثائق حول تهريب النفط طيلة الـفترة الماضية، وان التحقيق الكبير سيعطى للجنة النـزاهـة قريبـا لغرض المطالبة بالتحقيق مع الجهات المتورطة. واوضـح الزبـيدي بحسب (آكانـيوز) أن هناك اكثر من جهة تقف وراء سرقة امـوال الـعراق من الـعائـدات النفطية وليس محصورا في جهة واحـدة. وعن ابـرز الجهات قـال الزبيدي نحن لانريد ان نستبق التقرير الان، حينما يُكشف التقرير سيعرف الجميع من كان يسرق اموال العراق وعائداته النفطية مشيرا الى ان التقرير شمل تحقيقات مع وزارة النفط والنقل وضباط في دائرة الكمارك.

امـا مـقـررة لجـنـة الـنـزاهـة في مجلس النـواب فقد كشفت عن وجـود ضغوط كبيرة من قبل بعض الكتل السياسية لإيقاف الاستجوابات بحق الـوزراء في الحكومة.وقـالت عـالية نصيف جاسم ان بعض الكتل السياسية تحـاول حاليا من خلال بعض الشخصيات النافذة في مجلس النواب ايقاف الاستجوابات بحق الـوزراء المفسدين في الحكومة ، مبينة ان هذه الكتل تحاول حاليا وضع عراقيل كبيرة لمنع الاستجوابات بشكل نهائي.

واضافت عالية جاسم ان لجنة النزاهة البرلمانية ستعمل بقوة على استمرار متابعة قضايا استجواب الـوزراء في مجلس النـواب برغم الضغوط الكبيرة عليها لـوقفها، مشـددة عـلى ان قضية الاسـتـجـوابـات تمثل ضـرورة لتعديل المسارات الخاطئة في مؤسسات الدولة.

واتهمت مقررة لجنة النزاهة البرلمانية النـائـب الاول لـرئيس مجلس النواب خـالد العطية بالقيام بتحركات لوقف استجواب الـوزراء في مجلس النواب ، مؤكدة انه يحاول وبالاتفاق مع بعض الكتل السياسية جعل الاستجوابات تقوم على أساس المحاصصة، وليس على أساس كشف ملفات الفساد التي تهم حياة المجتمع العراقي. وبهذا الصدد اكد رئيس مجلس النـواب ايـاد السامرائي في اجـتـمـاع المجلس السياسي للامن الوطني الذي انعقد مساء يوم الخميس الماضي على ان الاستجواب هو حق من حـقـوق مجلس الـنـواب وأعـضـائـه وقد أوجـده الدستور العـراقي، مشيراً الى انه من الضروري اتباع هذه الإجـراءات القانونية التي حددها المنهاج الداخلي لمجلس النواب .هذا وذكر عضو في لجنة النزاهة البرلمانية أن استدعاء الوزراء للاستجـواب، اصبح يخلق المشكلات داخـل قبـة الـبـرلـمـان.وقـال ازاد جـالاك المنتمي لكتلة التحالف الكردستاني إنه «بعد استدعاء وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني، طرأت بعض المتغيرات على الساحة اثرت على مشروع استدعاء الوزراء.

واوضـح ان هـنـاك مـسـاعي لعرقلة اسـتـجـواب الـوزراء وسـحـب هـذه الصلاحية من البرلمان ، مبينا أن النائب الاول لرئيس البرلمان خالد العطية لم يوقع على طلب استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني الى الان.

هـذا وقـد قـررت لجـنـة الـنـفـط في البرلمان استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني. والتهم الموجهة هي عدم تمكن الوزارة من زيادة الطاقة الإنتاجية وسوء الإدارة وتفشي الفساد في القطاع النفطي. لقد آن الأوان لإجـراء مساءلة علنية حول أداء القطاع النفطي منذ عام ٢٠٠٣. والمسؤولية الدستورية هنا تقع على كاهل لجنة النفط البرلمانية. إلا ان إجـراء المساءلة في هذا الوقت بالذات يجعلها عملية تصفية حسابات سياسية، أكثر منها محاولة مهنية لتحسين وضع القطاع.تتلخص الأسئلة المطروحة هي لماذا لم تستطع الـوزارة زيـادة الطاقة الإنتاجية عند ارتفاع أسعار النفط أخيراً للاستفادة من العائدات الأكبر أو عند انخفاض الأسعار للتعويض عن نقص الريـع الـنـفـطي، خـصـوصـاً ان العراق غير مرتبط بقرارات أوبك للإنتاج نظراً لظروفه الاستثنائية؟

في المقابل نفى وزير النفط وجود حالات فساد إداري في الـوزارة. منوهاً إلى أنه المشرف المباشر على كشف حالاتها معرباً عن ترحيبه بطلب استجوابنا في البرلمان لتوضيح الانجـازات التي توصلت إليها وزارة النفط وتمكنها من القضاء على الطوابير الطويلة للسيارات أمام محطات تعبئة الوقود، وتخفيض أسعار المشتقات النفطية للمواطن .واضاف الشهرستاني ، إن الحكومة هي المسؤولة عن إنتاج النفط وتصديره في أنحاء البلاد كافة ، مبدياً ترحيبه بالدعوات لاستجوابه في البرلمان لتوضيح انجازات الوزارة.

مبينا ، أن حكـومـة إقـلـيـم كردستان استجابت لمطالب الحكومة بتسليم النفط المنتج من حقولها برغم محدوديته إذ يبلغ عشرة آلاف برميل يومياً، لـوزارة النفط الـتـي تـقـوم هـي بـدورهـا في بتسويقه وإيداع إيراداته في الخزينة الاتحادية..

من جانبه أكد وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم ان التأخير في برامج إصلاح القطاع النفطي كلف العراق خسارة بنحو ٣٠ بليون دولار، مشيراً إلى تشابك عوامل متعددة زادت مشاكل القطاع، ومحذراً من أنه إذا لم تنجح السلطات المعنية بإخراج القطاع من البيروقراطية التي تحكم عمله كمرحلة أولى، فهو سيعاني مزيداً من الأزمـات، والتدهور في الإنتاج.مشيرا إلى رغبة الشركات العالمية بالاستثمار في العراق، وربما اتخذت قرارات بذلك مع وقـف التنفيذ حتى تتضح الأمـور، لافتاً إلى ان غياب الإطار القانوني وعدم توافق الكتل السياسية على رؤية معينة للاستثمار من الأمـور التي قد تؤثر في الـقـرار، لكن تبقى للشركات رؤيـة في توقيت الدخول وبشروط تعاقدية تأمل في تحقيقها على حساب العراق.

من يوقف عمليات التهريب

ورأى بحـر الـعـلـوم ان تخـطي النهج الحـالي لـوزارة الـنـفـط قد يـسـاهـم في تفعيل الموقف، غير ان الشركات ستبقى حذرة من الاستثمار، حتى تتبلور سياسة نفطية، وتحل إشكالية قانونية العقود الـتـي ستبرمها الـوزارة. وحـول نية العراق عقد ورشة للشركات النفطية في بغداد بشأن جولة التراخيص الأولى، قال ان احتمالات نجاح جولة التراخيص الأولى ضئيلة لأسباب فنية تتعلق بطبيعة الحقول وأخرى تتعلق بإعلان الوزارة عن الجولة الثانية للحقول المكتشفة، معتبراً ان التشابك في جولات التراخيص يقلل من فرص التنافس، ويؤخر اتخاذ القرار المطلوب، ومعرباً عن خشيته من ان يؤول الأمر كما آلت إليه عقود الإسناد الفني، ما يزيد فرص الاحتكار ويضعف التنافس، وهذا ليس في مصلحة العراق.

وأوضح ان ثمة سوء تخطيط في التعامل مع ملف الاستثمار النفطي، منتقداً طرح ٨٠ بليون برميل نفط للاستثمار بشكل ارتجـالي. وأشـار إلى ان التراخيص الأولى ابتاعتها الشركات الكبيرة، التي لا تـزال في دوامـة معـرفة التفاصيل الفنية والقانونية والمالية، وقدمت مئات الأسئلة لـلـوزارة للاستيضاح، كما ان لقاء اسطنبول في هذا الشأن لم يحقق الغاية المطلوبة. وأضـاف هـنـاك شبه إجماع بين الخبراء العراقيين على وجوب بقاء الحقول المنتجة المشمولة بجولة التراخيص الأولى بإدارة عراقية، برغم حاجتها إلى شركات أجنبية لتطويرها.